نقيض الاول قلنا مسلم لكن لانسلم امتناع كون النقيضين عدميين انما الممتنع كونهما على شئ فلا يلزم وجود موضعها ومحلها فلا يثبت وجود الزمان ثم المثبتون اختلفوا فقيل انه جوهر مجرد لا يقبل العدم لذاته والا لكان عدمه بعد وجوده بعدية لا تتحقق الا مع الزمان فيلزم وجود الزمان حال عدمه وهو محال ورد بان المحال المذكور انما لزم من فرض عدم الزمان بعد وجوده لا من فرض عدمه مطلقا وقيل الزمان جسم وهو الفلك الاعظم لانه محيط بجميع الاجسام والفلك كذلك وخلله ظاهر وقيل الزمان عرض هو حركة الفلك الاعظم لانه غير قار الذات ورد بان الحركة متصفة بالسرعة والبطؤ والزمان ليس كذلك وقيل مقدارها وهو قول ارسطو ومتابعيه من المشائين قالوا الدليل دل على ان الزمان يقبل المساواة والمقارنة وكل ما كان كذلك فهو كم فالزمان كم ولا يكون الزمان كما منفصلا والا لانقسم الزمان الى الوحدة لان الكم المنفصل مركب من الوحدات الغير المنقسمة فينتهي في القسمة اليها ولما انقسم الزمان الى ما لا ينقسم لزم الجزء الذي لا يتجزء فهو كم متصل غير قار الذات لان اجزاءه لا تجتمع في الوجود وما يكون كذلك له مادة وتلك المادة لا تكون المسافة لان المختلفين في الزمان قد يتفقان في المسافة وبالعكس ولا تكون المادة المتحرك لان المختلفين في الزمان قد يتساويان في المتحرك وبالعكس ولا تكون المادة شيأ من بقيات المتحرك القارة المجتمعة الاجزاء والا لكان الزمان قارا مثلها وتكون هيئة المتحرك غير قارة فليس الزمان الا مقدار الحركة وتلك الحركة تكون مستديرة لان المستقيمة تنقطع والزمان لا ينقطع وتلك الحركة اسرع الحركات لان الزمان يقدر به سائر الحركات المتخالفة في السرعة والبطؤ واسرع الحركات الحركة اليومية التي للفلك الاعظم فانها تتم دورة في

قريب من يوم وليلة فالزمان مقدار حركة الفلك الاعظم وهو المطلوب واعلم ان مدار هذه الحركة على امور كل منها في صدد المنع الاول على ان قبول المساواة والمقارنة يقتضي الكمية وهو ممنوع وذلك انما يثبت به كمية الزمان لو ثبت قبول الزمان المساواة لذاته وهو باطل الثاني ان الجوهر الفرد ممتنع الوجود وسنذكر لك الكلام على ثبوته عند قولي يدرك بالموت جوهر الثالث مبنية على ان كون الزمان كما متصلا غير قار الذات يستلزم ان يكون له محل وهو ممنوع لان الكم غير موجود عند المتكلمين ولم يثبت ان كل حادث له مادة الى غير ذلك من وجوه الرد **واليوم ظرف لما بعده وهو مقبول** لا لما قبله لانه لم يجئ حتى استوفاه الاول ولا يلزم فصل العامل من معموله بالاجنبي الذي هو مقبول لانه الخبر والاجنبي هو المستقل بنفسه كالمبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغير الاجنبي ما كان له تعلق بذلك الجزء اذا قلت ضربي في الدار زيدا حسن لم تفصل بين المصدر ومعموله باجنبي وانما فصلت بينهما بمتعلق به داخل في حيزه بخلاف ضربي حسن زيدا فانك فصلت بينهما بالخبر المستقل الذي لا يصلح ان يكون تتمة لما قبله في الجزئية **ويجوز ذلك** عند ابن الحاجب وابن مالك والرضي وغيرهم لانهم جوزوا تنازع العاملين المتاخرين قال الرضي قد يتنازع العاملان ما قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت وبكر تمت وقعدت وايا كسى طلبت واكرمت وجوزه ابو حيان ايضا وجعلوا منه يا مومنين روف رحيم واستفيد من تمثيل الشارح بالاية ومن تمثيل الرضي المتقدم كون المحول المتقدم منصوبا وجواز تقديم المحول على العاملين سواء كان العامل الثاني بعطف ام لا قال السمين في اعراب الاية يا مومنين متعلق بردن لا يجوز ان تكون المسالة من باب التنازع لان من شرطه تاخر المعمول عن

Copyright Imam Muhammad ibn Saud Islamic University